دور الرقابة الاشرافية المصرفية للبنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي

Supervisory role of banking supervision of the Central Bank of Iraq in achieving financial stability

رشا عوده لفته
الباحثة

أ.م.د.سالم عواد هادي
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تطبيق الرقابة والاشراف المصرفي وفق معايير وقواعد يصدرها البنك المركزي ومن أهمية الدور الذي تلعبه هذه المعايير وانعكاسها على المؤسسات المصرفية وتعد الرقابة المصرفية من اهم متطلبات استمرار العمل المصرفي التي تحتاج الى وجود وعي رقابي مصرفي من اجل تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة ويأتي دور الرقابة الأشرافية من قبل البنك المركزي من خلال مراقبة المصارف حسب القوانين والتشريعات ومعرفة دورها في تحقيق الاستقرار المالي.

Abstract

This research aims to apply the control and supervision of banking in accordance with the standards and rules issued by the Central Bank and the importance of the role played by these standards and impacts on the banking institutions and is banking supervision of the most important requirements for the continuation of the banking business, which needs to have a supervisory awareness of the bank in order to provide banking services efficiently and comes oversight role oversight by the central bank through banks control by laws and regulations and knowledge of its role in achieving financial stability

المقدمة

شهد القطاع المصرفي العالمي خلال العقد الأخير من القرن العشرين المزيد من التطورات التكنولوجية، خصوصاً على صعيد الصناعة المصرفية، بالإضافة إلى استخدام أدوات مالية ومصرفية جديدة، وقد أدت هذه التطورات المتلاحقة، كما اجتاحت العالم العديد من الأزمات المالية والمصرفية وكان آخرها الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ والتي انعكست آثارها السلبية على القطاع المصرفي خصوصاً، وعلى القطاع الحقيقي عموماً.

إن هذه الأزمات المالية والمصرفية قد ادت الى ضرورة الإلتزام بأنظمة الرقابة والإشراف المصرفي بهدف ديمومة واستقرار القطاع المالي والمصرفي بالإضافة إلى تطوير بعض المؤشرات والمعايير وتوظيفها لتعزيز ونجاح الرقابة والإشراف المصرفي، ولتلافي حدوث أزمات جديدة مستقبلاً. والذي سيؤدي حتماً إلى الاستقرار المالي.

لقد أكدت العديد من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك التسويات) يضاف إلى البنوك المركزية والخبراء المصرفيين على أهمية التطبيق الفعلي للرقابة الاشرافية مع تطوير الوسائل الرقابية لمواجهة التحديات وإدارة المخاطر المصرفية المختلفة بطرق سليمة ,ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي.

وعلى الرغم من الصعوبات التي ترافق الالتزام بمقررات الرقابة والاشراف الدولية لقد حاولت في هذه الدراسة التطرق إلى الأدوات الرقابية والإشرافية المصرفية، وتحديد أهميتها في تحقيق الاستقرارالمالي

١-منهجية البحث

١-١ مشكلة البحث:

١- إن تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي من خلال تطبيق مؤشرات الرقابة والإشراف المصرفي والتي تعد الطريق الرئيسي والمهم لتحقيق الاستقرار المالي وحماية المصارف التجارية وتجنب المخاطر، وتكمن مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل التالي:

(ما مدى قدرة الرقابة الاشرافية في العراق على إعطاء صورة كاملة وحقيقية عن مسار مؤشرات الاستقرار المالي وتشخيص نقاط القوة والضعف فيها؟)

١-٢ أهمية البحث :

تبرز اهمية البحث من خلال ابراز دور الجهة المشرفة على المصارف (البنك المركزي العراقي) في وضع الاليات الكفيلة للارتقاء بعمل المصارف ومراقبة انشطتها لضمان سير العمل المصرفي السليم لتحقيق الاستقرار المالي ، وتسليط الضوء على مدى توافر متطلبات الرقابة الاشرافية لدى تلك المصارف

١-٣ أهداف البحث:-

يهدف البحث الى ما يلي: .

١- تعزيز دور البنك المركزي العراقي في الاشراف على المصارف في تحقيق الاستقرار المالي .

٢- معرفة قدرة المعايير الرقابية للبنك المركزي العراقي وإعطاء صورة متكاملة عن التزام المصارف التجارية الخاصة بها،

١-٤ فرضية البحث :

إنَ توافر متطلبات الرقابة الاشرافية على المؤسسات المصرفية يؤدي الى تحسين وتطوير القطاع المصرفي العراقي

١-٥ حدود البحث:

١- الحدود المكانية يتم تطبيق الجانب العملي في :-

أ- البنك المركزي العراقي

ب-عينة من المصارف العاملة في البيئة العراقية

٢- الحدود الزمانية :-

لقد تم حصر الدراسة للعامين (٢٠١٣ – ٢٠١٤)، حيث أن البيانات متوفرة لهذه السنوات من خلال التقارير الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.

الجانب النظري

٢- (المبحث الاول) الرقابة الاشرافية

٢-١ اولا: مفهوم الرقابة المصرفية والاشراف المصرفي

١- مفهوم الرقابة والاشراف المصرفي

تعرف الرقابة المصرفية مجموعة من الظوابط والقواعد والنظم التي تحكم وتقيد اعمال وعمليات المؤسسات المصرفية وتنظيم المهنة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي مع افضل معدلات للنمو الاقتصادي وسلامة المراكز المالية لهذه

المؤسسات وصولا الى مساهمة تمويل التنمية الاقتصادية واخيرا حماية مصالح المدخرين والمستثمرين والمساهمين والمحافظة على حقوقهم (موسى ,٢٠٠٥:٣).

اما الإشراف المصرفي بانه وظيفة من وظائف المصرف المركزي التي تهدف لضمان سلامة وكفاءة هذه الأنظمة من خلال متابعة هذه الأنظمة وتقييم عملها وفقاً لذلك وإحداث التغيير في هذه الأنظمة في حال استدعى الأمر ذلك لضمان السلامة والكفاءة (الزبيدي ,٢٠١٥:٤٩)

يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك والاشراف على اعمالها حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين ، والتأكد من سلامة اوضاعها المالية والتزاماتها بالنسب القانونية المفروضة عليها كنسب الاحتياطي الالزامي والسيولة القانونية ونسبة الائتمان الى الودائع واي تعليمات اخرى يصدرها البنك المركزي تخص الرقابة على الائتمان بشكل عام (العيسى والسيد علي ،٢٠٠٤: ١٣٠)

٢-٢ ثانياً- اهداف الرقابة الاشرافية

١- ضمان السلامة والامان للمصارف والادوات المالية : ويتضمن ذلك تجنب مخاطر افلاس المصارف من خلال الاشراف على اعمالها المصرفية المختلفة ، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المالي ككل .

٢- بناء نظام مالي كفوء وتنافسي: ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الموجودات وتجنب تعرضها للمخاطر ، وتقييم العمليات الداخلية للمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات المصارف مع الاطر العامة للقوانين الموضوعة وكذلك المحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف من خلال التحقق من نسبة السيولة ونسبة الاحتياطي القانوني وغيرها من الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي.

٣-تحقيق الاستقرار النقدي : ويتم ذلك من خلال السياسة النقدية التي تشتمل على جميع الاجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان

٤-صيانة وسلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني : ان تشجيع النمو الاقتصادي هو احد الاهداف الاساسية التي تسعى البنوك المركزية الى تحقيقها بالإضافة الى ذلك فأن البنوك المركزية تؤدي دورا اجتماعيا مفيدا في التنظيم والاشراف على العمليات والنظم التي يتعامل من خلالها الاشخاص والشركات والمصارف عند تبادل المدفوعات فيما بينهم ولذلك تحتاج المصارف الى وجود بنك مركزي للحفاظ على كفاءة العمل اليومي المصرفي لتشغيل نظام المدفوعات واصلاح اي خلل يصيب هذه النظم.

٥-حماية الزبائن من تعسف مؤسسات منح الائتمان : يتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الاجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الاموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الاصول . (المحياوي ,٢٠١٦:٤٢)

٢-٣ ثالثاً- أهمية الرقابة الاشرافية

١-تحتل المصارف مركزا مهما في نظام الدفع الذي يستخدمه كل من الافراد والحكومة والفعاليات الاقتصادية الاخرى

٢-تقبل المصارف الودائع التي تشكل جزء من ثروة المجتمعات المالية .

٣-تلعب المصارف دورا مهما في التوزيع الامثل للموارد المالية وذلك بالقيام بدور الوسيط بين المودعين الذين لديهم فائض في الاموال وبين المقترضين الذين هم بحاجة الى الاموال

٤-التحقق من ان المصارف والمؤسسات المالية تتقيد بالقوانين والانظمة والتعليمات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي

٥-تقييم الاقتراحات والسبل التي تساعد على حل المشاكل التي تجابه المصارف التجارية وطرق زيادة كفاءتها
٦-نشر الوعي المصرفي الشمولي للمتعاملين بالمصارف عامة و للعاملين بالمصارف خاصة .
٧-وضع الأطر القانونية واللوائح والمنشورات والتدابير التي تبين الحقوق و الالتزامات.(الزبيدي,٢٠١٥:٤٩)

٢-٤ رابعاً- المبررات التي تقوم عليها الرقابة الاشرافية

ان اهم المبررات التي يمكن الاستناد اليها في دعم اهمية وجود نظم رقابة اداء كفوءة للمصارف تستند الى معايير مهنية هي خصوصية الهيكل المالي وخصوصية العمل المصرفي الذي يتميز بصفات مهمة تجعل من وظيفة الرقابة جوهرية لحماية المصارف وحماية مقدمي الاموال والمودعين وهذه الخصوصية تتمثل في :(القريشي ، ٢٠٠٩ : ١٤٠-١٤١) .

١-ان المصارف هي المصدر الاكثر اهمية للاموال الخارجية المستعملة لتمويل مشروعات الاعمال كما انها من اكبر مستودعات الاموال في الاقتصاد لكل بلد .

٢- انها تتاجر باموال الاخرين فأهم مصدر لاموال المصارف هو من المودعين ولهذا فالمصارف تتميز بكونها ذات رافعة مالية عالية كما ان مضاعف الملكية هو عالي جداً في المصارف اذ ان ودائعها اكبر بكثير من رؤوس اموالها.

٣- انها تمارس دور مهم يتمثل في الوساطة المالية الذي يعد من اسباب تنامي المخاطر اذ انها تستقبل الاموال من المودعين وتلتزم برد هذه الاموال لهم وتوظفها في مجالات الاقراض والاستثمار التي قد تتعرض الى مشاكل والى تعثر مما يجعل عملية المقابلة بين استحقاق الموجودات والمطلوبات عملية صعبة وغير مؤكدة .

٤-صغر حجم رؤوس اموال المصارف مقارنة بحجم موجوداتها ومطلوباتها بسبب اعتمادها على الغير في ممارسة نشاطاتها من خلال ارتكازها على هامش الفائدة بين الايداع والاقراض .(الحسيناوي ,٢٠١٢:٨٣)

٢-٥ خامساً- اساليب الرقابة الاشرافية :

وفقا للتحديات والمستجدات التي واجهت النظام المصرفي ومقترحات لجنة بازل ينبغي ان يتم اجراء الرقابة المصرفية من خلال اسلوبين على النحو الاتي :

١-الرقابة المكتبية : وذلك من خلال البيانات الدورية سواء التي تتعلق بالوضع المالي وبالمتطلبات الرقابية ، والتي يتعين على كل مصرف موافاة السلطة الرقابية بها ، وذلك على اساس بيانات المصرف فقط او على اساس مجموعة المصرف على ان ترد البيانات الاخيرة من خلال المصرف الام للمجموعة اوكليهما ، كما تطلب السلطة الرقابية بيانات عن الشركات التابعة غير المصرفية .

٢-الرقابة الميدانية : الرقابة الميدانية مسؤولة عن التحقق من صحة البيانات الدورية ميدانياً التي ترد الى السلطة الرقابية ، والوقوف على كفاية نظم وادارة المخاطر بالمصرف وسلامة نظم الرقابة الداخلية ، وكذلك الوقوف على مدى جودة الاصول فضلا عن التحقق من استمرار التزام المصرف بالشروط التي منح الترخيص على اساسها ويتم تحديد مختلف نقاط الضعف التي يتم اكتشافها ومتابعة المصرف لاتخاذ الاجراءات التصحيحية .(الحسناوي ،٢٠١٢: ٨٥)

٢-٦ ساساً- الرقابة الاشرافية على المصارف في العراق :

يمارس البنك المركزي العراقي وظيفة الرقابة المصرفية على اداء المصارف لتحديد نقاط الضعف في ادائها في الجوانب المالية والادارية والتشغيلية من خلال تحديد درجة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف بهدف المحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي واخذت تلك الوظيفة الصفة القانونية من خلال قانون المصارف ذي الرقم (٩٤) والصادر في العام ٢٠٠٤ من خلال المادة ٥٣ الخاصة بالتفتيش على المصارف . ("يراقب البنك المركزي العراقي المصارف على أساس موحد بالطريقة الاتية.

١. يراجع البنك المركزي العراقي البيانات والمستندات والمعلومات والإيضاحات والبراهين المقدمة من المصارف تطبيقا لهذا القانون.

٢. للبنك المركزي العراقي إن يطلب من المصارف أو أي من الكيانات التابعة أو المنتسبة إليها إن تقدم وتثبت خطيا عندما يرى ذلك ضروريا أي معلومات أو تقارير أو مستندات أو إيضاحات أو براهين إضافية.

٣. للبنك المركزي العراقي إن يجري تفتيشا موقعيا للمصرف أو للكيانات التابعة له أو المنتسبة إليه يقوم به واحد أو أكثر من موظفيه أو يقوم به شخص أو آخر أو أشخاص آخرون يعينهم البنك المركزي العراقي لهذا الغرض ويراجع التفتيش عمليات المصرف للتحقق من مركزه المالي ومدى امتثاله لأحكام القوانين واللوائح المتعلقة بإدارة أنشطته وسياسات الداخلية ويقوم البنك المركزي العراقي بعملية تفتيش على جميع المصارف بانتظام مرة واحدة على الأقل كل سنة باستثناء مكاتب التمثيل التي يجري التفتيش عليها مرة واحدة على الأقل كل سنتين.

٤. يخضع أي شخص يفوض بمقتضى هذه المادة القيام بالتفتيش على مصرف ما لشروط السرية وله إن يطلب من أي مدير أو مسئول أو موظف أو وكيل في المصرف أو في الكيانات التابعة له أو المنتسبة إليه إن يتيح له الاطلاع على جميع الدفاتر والحسابات والمستندات والسجلات الضرورية. وتقدم في الوقت المناسب إثناء عملية التفتيش أي معلومات يعتبرها المفتش ضرورية ويطلبها.

٥. يقدم مفتشو المصرف تقريرا إلى البنك المركزي العراقي عن نتائج التفتيش ويخطر البنك المركزي العراقي مجلس إدارة المصرف المعني بنتائج التفتيش. (الوقائق العراقية ،٢٠٠٤: ١٠٤) .

٣-(المبحث الثاني) مؤشرات الاستقرار المالي (المفهوم – الاهمية – الانواع)

٣-١ اولا : مفهوم الاستقرار المالي:

اصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية. فأن الكثير من المؤسسات المالية بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية تصدر تقارير دورية عن الا ستقرار المالي وتخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه والمغزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات .

ويعرف اللاستقرار المالي هو العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبيا على الاقتصاد(الزبيدي ,٢٠١٥:٤٠).

٣-٢ ثانياً: اهمية الاستقرار المالي:

لا يكاد يخلو بنك مركزي إلا وبه وحدة خاصة ينصب عملها على الاستقرار المالي بإصدار التقارير والدراسات وتوجيه التحذيرات والتنبيهات ومن المبادرات التي يمكن ذكرها لاهمية البنك المركزي هي :

١-إنشاء معهد خاص بالاستقرار المالي من قبل بنك التسويات الدولية ولجنة بازل عام ١٩٩٩ على إثر أزمة دول جنوب شرق آسيا بهدف مساعدة هيئات الرقابة المالية على مستوى العالم على تقوية وتمتين أنظمتها المالية.

٢-إنشاء منتدى خاص بالاستقرار المالي في أبريل عام ١٩٩٩ م من قبل ست وعشرين سلطة مالية محلية وعالمية من دول متقدمة بغرض المساهمة في الاستقرار المالي العالمي من خلال تبادل المعلومات والتعاون في مجالي الإشراف والمراقبة من قبل الجهات المختصة.

٣-استحداث خارطة من قبل صندوق النقد الدولي يحاول من خلالها التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، كما أن الصندوق أصبح يصدر تقريرا دوريا مرتين في السنة يحاول من خلاله رصد التوترات المالية لاحتوائها والحد من انتشارها. (بلوافي, ٢٠٠٨:٧٣)

٣-٣ ثالثاً: انواع مؤشرات الاستقرار المالي:

ان من اهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار للنظام المالي للمصارف العاملة وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي هي:

١-الموجودات :مدى مقدرة المقترض على خدمة الدين حيث ان الموجودات الرديئة تكون سبب في فشل المصارف لذلك يحظى باهتمام السلطات الرقابية من اجل سلامة ومتانة المصرف .(كراسنة,٢٠٠٦:٣)

٢-المطلوبات :وهي قدرة إدارة المصرف بتمويل ميزانيتها بأقل الكلف الممكنة وتتكون من راس المال المدفوع والاحتياطيات والودائع والقروض .

٣-رؤوس الاموال والاحتياطيات :يعتبر موضوع كفاية راس المال والاحتياطات من الامور المهمة لكل من السلطات الرقابية والبنوك على حد سواء كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع البنوك في هذا الإطار فقد عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة كان أبرزها معيار كفاية راس المال والاحتياطي .

٤-الائتمان :وهو الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد .

٥-الودائع :هي الأموال التي يتعهد بها الأفراد أو المؤوسسات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف برد مساوٍ لها إليهم أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها.

٦-الديون المتعثرة : هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد ، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض .

٧-اسعار الفائدة :فالفائدة المصرفية هي نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية.

٨-كفاية راس المال والسيولة : ان المؤسسة المصرفية تحافظ على كفاية راس مال طبيعي لمواجهة المخاطر على المؤسسة وفروعها وزيادة مقدرتها على ادارة وتحديد وقياس ومراقبة المخاطر والتحكم بها ، والاخذ بنظرالاعتبار مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر الاخرى عند تقويم كفاية راس المال (Hanc,١٩٩٧:٨٣) .

٩-الاستثمارات : يقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي او معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته او جهوده او أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده او بالمشاركة مع شخص طبيعي او معنوي محلي او أجنبي او مع الدولة او مع مواطنيها في إنشاء مشروع او مشروعات مشتركة

١٠-الكثافة المصرفية :تقاس الكثافة المصرفية من خلال إجمالي عدد فروع المصارف الأهلية والحكومية لا يفي بحاجة الاقتصاد العراقي قياسا بعدد السكان وحجم السيولة المصرفية وحاجة أسواق المال والاستثمار حيث أن الكثافة المصرفية تتناسب طرديا مع تطور القطاع المالي والمصرفي(الزبيدي ,٢٠١٥:٤٤).

الجانب العملي

٤-تقييم مؤشرات الرقابة والاشراف المصرفي وتحديد مسار الاستقرار المالي للمصارف التجارية في العراق للعام (٢٠١٤-٢٠١٣)

يعتبر الاستقرار المالي من وجهة نظر البنك المركزي بانه الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر او أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره، اذ ان استقرار القطاع المالي والمصرفي يمكن ان يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع، او نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية او المحلية، او نتيجة نمو مخاطر القطاعات المقترضة من هذا القطاع الى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية وعليه فأن االضرار بجهود الاستقرار المالي سيؤدي بالضرورة الى الحاق الاذى بجهود الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار النقدي بشكل خاص الذي يمثل جوهر عمل البنك المركزي العراقي وهدفا اساسيا من اهدافه المنصوص عليها في احكام قانونه رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤. لقد قام البنك المركزي العراقي بالمساهمة الفاعلة في تقوية اداء القطاع المصرفي باالستناد الى افضل الممارسات الدولية لتوسيع انشطته وتطوير خدماته، مما عزز من استقرار القطاع المالي في العراق باعتباره يمثل اكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر بسبب طبيعة عمل المصارف في تحمل مخاطر الوساطة المالية وفي تنفيذ عمليات التسوية للمدفوعات، وركز البنك المركزي العراقي على سياسة التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بأيجاد بيئة مصرفية داعمة الاستقرار النقدي، وايجاد نظام مدفوعات وطني فعال ومتطو ر، اضافة الى الواجبات والمهام والصلاحيات التي يتمتع بها البنك المركزي وقدرته الدائمة على التدخل في مؤسسات الجهاز عبر ما يمتلكه من ادوات نقدية ورقابية .

ونبين ادناه اهم مؤشرات الاستقرار المالي للمصارف والمؤسسات الساندة للجهاز المصرفي و العاملة في العراق والدوائر المعنية في البنك المركزي العراقي:

تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي للعام(٢٠١٣- ٢١٠٤)

٤-١الموجودات

سجل رصيد الموجودات للمصارف كافة (٢٢٦،٦) ترليون دينار لعام٢٠١٤ مرتفعا بنسبة (٨،٥%) مقارنة بعام ٢٠١٣ ، واستمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظًاعلى صدارته بنسبة (٩٠،٣%) من اجمالي الموجودات للمصارف كافة، اذ تبلغ الاهمية النسبية للمصارف الخاصة (٩،٧%) في عام ٢٠١٤ ، وارتفع رصيد الموجودات الحكومية الى (٢٠٤،٦) ترليون دينار بزيادة مقدارها(١٦،٩) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (٩%) مقارنة بعام ٢٠١٣ ، اضافة الى ارتفاع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة الى (٢٢) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (٤،٣%) مقارنة بعام٢٠١٣ البالغ رصيدها(٢١،١) ترليون دينار وتفسر هذه الزيادة المستمرة في الموجودات على اساس قيام المصارف التجارية الخاصة بتنويع استثماراتها وتوظيفها لاموالها في مجالات عدة ابرزها قيام المصارف بشراء سندات وحوالات الخزينة على اساس الحصول على عائد من خلال اسعار الفائدة لهذا النوع من الاستثمار في الاوراق

بالاضافة الى نشاط المصارف في الوقت الحاضر وقد ساهمت في بيع وشراء الدولار من خلال مزاد العملة الذي يديره البنك المركزي العراقيوكما مبين في الجدول رقم (١) كما يأتي .

جدول (١)

اجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٣

التفاصيل	عام ٢٠١٤ (ترليون دينار)	عام ٢٠١٣ (ترليون دينار)	نسبة التغير %	الاهمية النسبية %	
				عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣
اجمالي الموجودات	٢٢٦,٦	٢٠٨,٨	٨,٥		
موجودات المصارف الحكومية	٢٠٤,٦	١٨٧,٧	٩	٩٠,٣	٨٩,٩
موجودات المصارف الخاصة	٢٢	٢١,١	٤,٣	٩,٧	١٠,١

المصدر التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ٢٠١٣-٢٠١٤

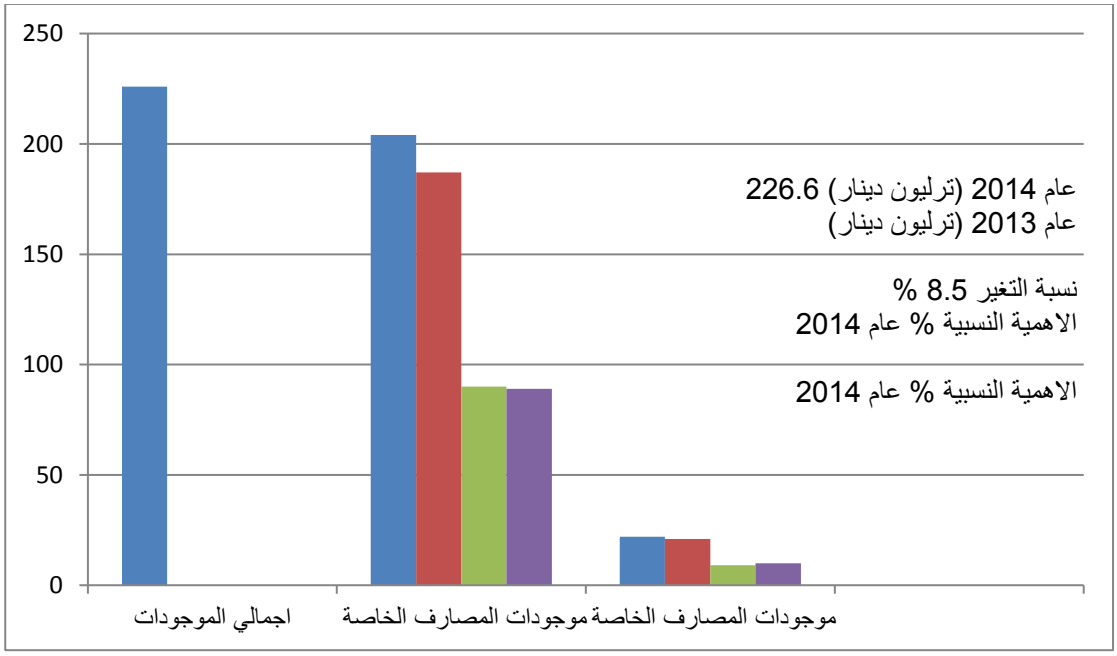

وتفسر هذه الزيادة في الموجودات من خلال قيام المصارف التجارية والمصارف الخاصة بالاستثمار بالأوراق المالية الحكومية وحوالات وسندات الخزينة بصورة كبيرة لانها تعتبر استثمار امن يحقق لها عائد من خلال اسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف من البنك المركزي بضمان من خلال سعر الخصم او سعر السياسة ناهيك عن مزايا الاستثمار في سندات وحوالات الخزينة ويوفر درجة من الامان والسيولة ودرجة اقل من المخاطرة فيما لو توجهت المصارف الى توضيف هذه الموجودات بالقروض والتي قد تكون مضمونة الاسترداد لاسباب عديدة (عدم الاستقرار السياسي والامني) او التضخم.

ونرى ان نسبة اجمالي الموجودات للمصارف الخاصة تمثل (٩,٧) % لعام ٢٠١٤ وهذه النسبة تعتبر متواضعة قياسا الى التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه الاقتصاد العراقي والذي اصبح بحاجة الى توضيف اموال هذه المصارف في المشاريع والقطاعات الاقتصادية التي ستؤدي حتما الى تحقيق التنمية كما يلاحظ ان المصارف التجارية الحكومية تمثل النسبة الاعلى في مساهمتها بالناتج المحلي حيث بلغت (٩٠،٣) % عام ٢٠١٤ مما يدل على زيادة الاعتماد على المصارف الحكومية سواء بحجم الودائع ومنح الائتمان.

٤-٢ المطلوبات

بلغ اجمالي رصيد الودائع في الجهاز المصرفي العراقي (٦٧،٨) ترليون دينار ويشكل نسبة(٢٩،٩%) من اجمالي المطلوبات لعام ٢٠١٤مقابل (٦٢،٨)ترليون دينار لعام ٢٠١٣اي بزيادة (٤،٩)ترليون دينار وبنسبة(٧،٩%) ويعود ذلك الى جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، فضلا عن ارتفاع هامش اسعار الفائدة على الودائع ، وزيادة عدد فروع المصارف بشكل ملموس ومستمر الى (١٠٢٤) فرعا مصرفيافي مختلف محافضات العراق لتبلغ الكثافة المصرفية لكل فرع مصرف (٢٩) الف نسمة ، الا انها مازالت نسبة منخفضة قياسا بالدول الاخرى حيث بلغت (٦) فروع لكل عشرة الاف نسمة في البلدان المتقدمة وقد يكون فرع مصرف واحد لكل(١٠) الاف نسمة في بعض البلدان ومنها لبنان وكما نلاحظ الجدول التالي :.

جدول (٢)

اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

التفاصيل	عام ٢٠١٤ (ترليون دينار)	عام ٢٠١٣ (ترليون دينار)	الاهمية النسبية% لعام٢٠١٣	نسبة التغير
الودائع لدى المصارف الحكومية	٥٨,٦	٥٣,٥	٨٦,٤	٩,٥
الودائع لدى المصارف الخاصة	٩,٢	٩,٣	١٣,٦	-١,١
المجموع	٦٧,٨	٦٢,٨	١٠٠	٧,٩

استنادا الى التقارير للاستقرار المالي للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٤

نستنتج من الجدول اعلاه ان هنالك تحسن في المطلوبات ولربما يعود السبب الى الاستقرار النقدي واستقرار سعر صرف الدينار العراقي وزيادة ثقة الجمهور بالمصارف يضاف الى ارتفاع اسعار الفائدة على الودائع مع قيام المصارف التجارية بفتح فروع جديدة لها ليصل عدد فروع المصارف الى (١٠٢٤) مصرف في مختلف محافظات القطر بالرغم من انخفاض الكتلة النقدية الى (٦٦،٢)ترليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤مقارنة بكمية الكتلة النقدية البالغة (٧٣،٣) ترليون دينار ٢٠١٣نهاية عام , فضلا عن انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار لمختلف الاغراض الاقتصادية المحلية والخارجية الى (٥١,٧) مليار دولار اي بأنخفاض مقداره (١,٥) مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٣ .

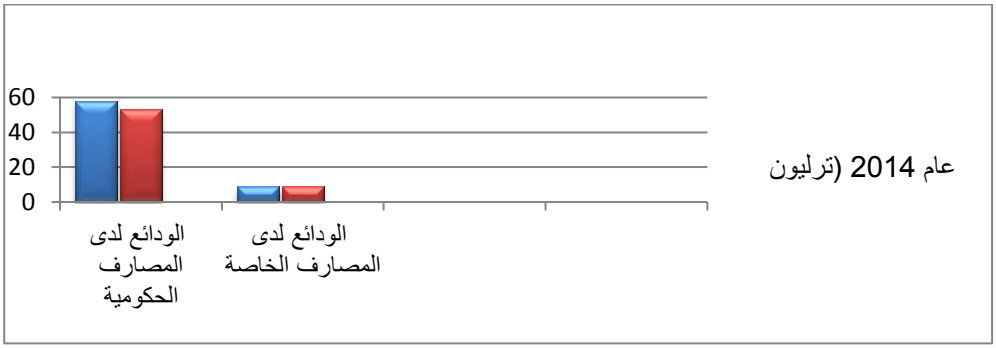

٤-٣ رووس الاموال والاحتياطيات

يؤثر النمو في رؤوس اموال المصارف تأثيرا ايجابيا في تعزيز الاستقرار المصرفي لكونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، فقد نمت رؤوس اموال المصارف في العراق من(٧،٧) ترليون دينار في عام ٢٠١٣ الى (٩،١) ترليون دينار في عام ٢٠١٤ ، الا ان هذا الارتفاع يعد ضئيلاً امام متطلبات المشاريع التنموية الكبيرة ، حيث لم تصل رؤوس اموال مصرف الرافدين الى(٤٠٠) مليار دينار ، ومصرف الرشيد الى (٣٠٠) مليار دينار، والاختصاصية الى (٢٠٠) مليار دينار تنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية في كتابها المرقم ٣٤١المورخ في ٢٠٠٨/٣/٣١ ،حيث مازال راسمال مصرف الرافدين (١٢٦)مليار دينار ومصرف الرشيد(٥٠)مليار دينار والمصارف الاختصاصية (٣٢٥)مليار دينار , بينما باشر ٢٤ مصرفا خاصا بزيادة رؤوس اموالها ليصل الحد الادنى الى (٢٥٠) مليار دينار, لعدم قدرة البعض منها تنفيذ تعميم البنك المركزي العراقي بخصوص زيادة رؤوس اموالها في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من ٢٠١٠/٦/٣٠,وقد بلغ عدد المصارف التي باشرت بزيادة رؤوس اموالها المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية(٢٤) مصرفاً من ضمنها (٩)مصارف تجاوزت رؤوس اموالها ال(٢٥٠)مليار دينار بينما وصل,(١٥) مصرفا الى الحد الادنى لرؤوس الاموال البالغ(٢٥٠) مليار دينار اعتبارا من عام ٢٠١٠لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ ,فيما بقى (٣٠) مصرفا على حجم رووس اموالها كما في عام ٢٠١٣ .

جدول (٣)

اجمالي رووس اموال المصارف لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

التفاصيل	عام ٢٠١٤ (ترليون دينار)	عام ٢٠١٣ (ترليون دينار)	الاهمية النسبية%		نسبة التغير %	نسبة رؤوس الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي%	
			عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣		عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٣
رؤوس اموال المصارف	٩,١	٧,٧	١٠٠	١٠٠	١٨,٢	٣,٥	٢,٨
حكومي	١,٥	١,٥	١٦,٥	١٩,٥	–	٠,٦	٠,٥
خاص	٧,٦	٦,٢	٨٣,٥	٨٠,٥	٢١	٢,٩	٢,٣
الناتج المحلي الاجمالي	٢٦٠,٦	٢٧١,١					

يلاحظ ان نسبة التغيير لرؤوس الاموال لعام ٢٠١٤ (١٨،٢%) مقارنة لعام ٢٠١٣ اذ ارتفعت بمقدار (١,٤) تريليون دينار وذلك استجابة لتعليمات البنك المركزي سابقة الذكر , اما احتياطيات رؤوس اموال المصارف الخاصة فقد بلغت (٢٧٥) مليار دينار يعتبر النمو في رؤوس الاموال من احد اهم المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي كونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها لمواجهة المخاطر ويضمن سلامة ومتانة المصارف التجارية ويوفر حماية اكبر للمودعين ولكن وبنفس الوقت ان هذه الزيادة في رؤوس الاموال تعتبر متواضعة امام متطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاجها العراق وقدرة المصارف في تنويع خدماتها بما يتناسب مع حاجات الاقتصاد العراقي

٤- بلغ رصيد الاحتياطي القانوني للمصارف العاملة في العراق في نهاية عام ٢٠١٤ (١٠،٥) تريليون دينار،مقارنة بعام ٢٠١٣ البالغ رصيدها(٩،٦) تريليون دينار اي بزيادة مقدارها(٠،٩) تريليون .

جدول (٤)

الاحتياطي القانوني لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

تفاصيل	الاحتياطي القانوني لعام ٢٠١٤	الاحتياطي القانوني لعام ٢٠١٣	نسبة التغير
ودائع القطاع الحكومي	٧	٨,١	-١٣,٦
ودائع القطاع الخاص	٣,٥	١,٥	١٣٣,٣
المجموع الكلي	١٠,٥	٩,٦	٩,٤

*التقريرالسنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠١٤(ص٧٠,ص٧١) والصادر من سوق العراق للاوراق المالية

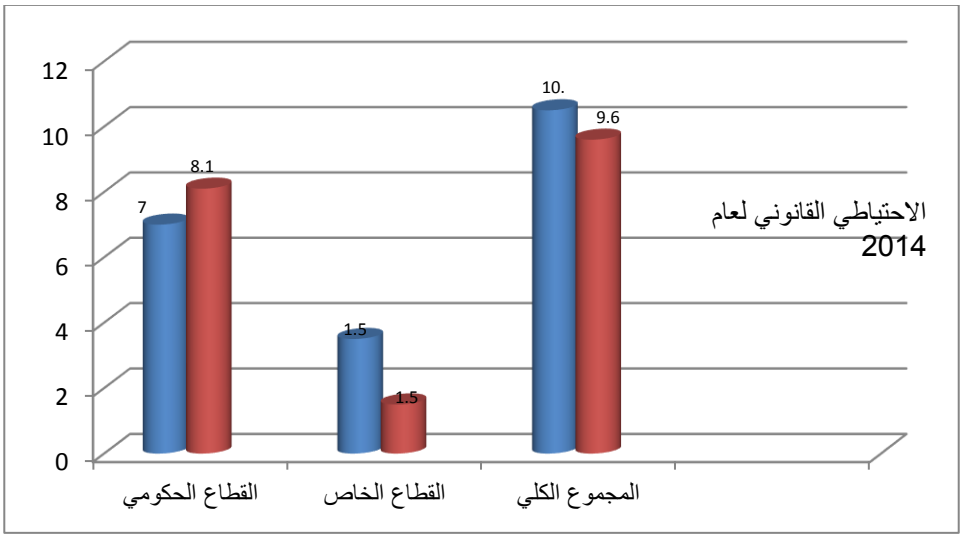

٥- بلغ اجمالي رصيد الائتمان النقدي المقدم في نهاية عام ٢٠١٤(٣٤،١) تريليون دينار وبنسبة زيادة (١٤,٤%)مقابل(٢٩،٨)تريليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ وشكلت نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي (١٣,١ %) منها(١٠,٣ %) للمصارف الحكومية و(٢,٨ %) للمصارف الخاصة، وهي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي امام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد.

جدول رقم (٥)

التفاصيل	عام ٢٠١٤ (ترليون دينار)	عام ٢٠١٣ (ترليون دينار)	نسبة التغير %	الاهمية النسبية %	الائتمان النقدي/ الناتج المحلي الاجمالي %
الائتمان النقدي	٣٤,١	٢٩,٨	١٤,٤	١٠٠	١٣,١
الائتمان النقدي للمصارف الحكومية	٢٦,٩	٢٣,٤	١٤,٩	٧٨,٩	١٠,٣
الائتمان النقدي للمصارف الخاصة	٧,٢	٦,٤	١٠,٣	٢١,١	٢,٨
الناتج المحلي الاجمالي	٢٦٠,٦	٢٧١,١			

الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٣

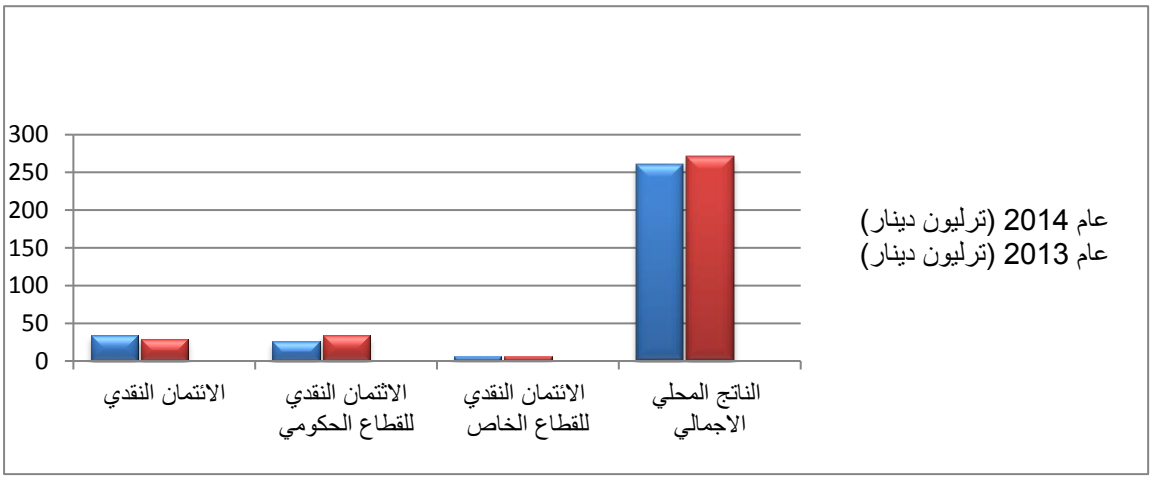

ولعدة اسباب ادت الى انخفاض حجم الائتمان :

١- ان معظم المصارف الخاصة لاتتمتع بملاءة مالية عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء مكونات الودائع لديها اذ ان اغلب الودائع هي ودائع قصيرة الاجل بالاضافة الى ان حجم الودائع المصرفية يزداد لدى المصارف الحكومية نظرا لثقة الجمهور بهذه المصارف.

٢- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية

٣- ضعف الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان وهو أمر ناجم عن تأثيرالتوقعات التضخمية أو مايسمى بمخاطر السوق أن أغلب المصارف وخاصة الخاصة منها لاتتمتع بملاءة مالية عالية تمكنها من توسيع نشاطهاالائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها والتي يغلب عليها قصر الاجل.

جدول (٦)

الائتمان التعهدي للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

التفاصيل	الاحتياطي القانوني لعام ٢٠١٤	الاحتياطي القانوني لعام ٢٠١٣	نسبة التغير %	الاهمية النسبية
الائتمان التعهدي	٥٠,٩	٥٣,٧	-٥,٢	١٠٠

الائتمان التعهدي للمصارف الحكومية	٤٠	٤٢,٦	-٦,١	٧٨,٦
الائتمان التعهدي للمصارف الخاصة	١٠,٩	١١,١	-١,٨	٢١,٤

جدول (٧)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي من قبل المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

٢٠١٤					٢٠١٣	
القطاعات	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المجموع الكلي	الاهمية النسبية% للمجموع الكلي ٢٠١٤	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المجموع الكلي
الزراعة والصيد	١،٨٦٤,٥٠	٧٥,٥	١،٩٤٠	٥,٧	١،٧٤٧,٤٠	٦١,١٠	١،٨٠٨,٥٠
التعدين	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٥,٩٠		٥,٩٠
الصناعة التحويلية	١،٤٤١,٢٠	٥٩٠,٢	٢،٠٣٩,٤	٦	١،٠٦٨,٦٠	٥٧٣,١٠	١،٦٤١,٧٠
الماء، الكهرباء، الغاز	٧٧٢,٣٠	١٣٩,٨	٩١٢,١	٢,٧	١,٢٠	١١٧,١٠	١١٨,٣٠
التجارة، المطاعم والفنادق	١،٢٧٠,٤٠	٣،٥٠١,٤	٤،٧٧١,٨	١٤	١،٩٠٧,٢٠	٢،٩٣٩,١٠	٤،٨٤٦,٣٠
النقل، التخزين والمواصلات	١،٩٣٥,٧٠	٢١٩,٩٠	٢،١٥٥,٦٠	٦,٣	٢،٢٤٦,٦٠	١٧٥,٨٠	٢،٤٢٢,٤٠
التمويل والتأمين	٨٤٥,٤٠	٢١٣,٤	١،٠٥٨,٨	٣,١	٥٨٠,٠٠	٩٤,٦٠	٦٧٤,٦٠
خدمات المجتمع	١١،١٣٥,١٠	١،٠٩٥,٥	١٢،١٩٤,٦	٣٥,٧	٩،١٣٠,٦٠	١،٣١٨,١٠	١٠،٤٤٨,٧٠
العالم الخارجي	١,٠٠	٢٦,٦٠	٢٧,٦٠	٠,١	١١١,٨٠	١٠٣,٠٠	٢١٤,٨٠
التشييد والبناء	٧،٦١٢,٣٠	١،٤١٠,٩٠	٩،٠٢٣,٢٠	٢٦,٤	٦،٥٨٧,٨٠	١،١٨٣,٢٠	٧،٧٧١,٠٠
المجموع الكلي	٢٦،٨٧٧,٩١	٧،٢٤٥,٢	٣٤،١٢٣,١	١٠٠,٠٠	٢٣،٣٨٧,١٠	٦،٥٦٥,١٠	٢٩،٩٥٢,٢٠

المصدر /المديرية العامة للاحصاء والابحاث /قسم الاحصاءات النقدية والمالية (بيانات عام ٢٠١٤-٢٠١٤)

٤-٦ الديون المتعثرة التسديد:

نلاحظ ان حجم الديون المتعثرة تتزايد بشكل مستمر حيث بلغت عام ٢٠١٣حوالي (١٩٩٤،٥) مليار دينار واستمرت بالزيادة الى ان وصلت اقصاها في عام ٢٠١٤ حوالي (٢٣٦١،١) مليار دينار وترجع سبب هذه الزيادة الى الوضع الامني في العراق وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق وهذا ما دعى المصارف الى منح ائتمانات قليلة جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة والتوجه نحو الاستثمارات الامنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت على تقديم المزيد من الائتمان الامن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان لتطوير صيرفة التجارة الخارجية كما وان الديون المتعثرة تعتبر عبأ الاستقرار المالي خاصة وتأثيرها السلبي على الاستقرار الاقتصادي عامة .

جدول رقم (٨)

السنة	الديون المتعثرة للمصارف الخاصة	نسبة التغيير
٢٠١٣	١٩٩٤،٥	-

٢٠١٤	٢٣٦١،١	%١١٨

الديون المتعثرة للنظام المصرفي في العراق(٢٠١٣-٢٠١٤) مليار دينار

٤-٧ اسعار الفائدة :

على الرغم من ارتفاع نسبة الائتمان النقدي المقدم الى (٨،٩%) نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بعام٢٠١٣ ، الا انه لم يكن مؤثراً في ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و بالمستوى المطلوب وذلك لكون المصارف مازلت تواجه العاملين الاساسيين كما في ادناه:-

أ -رفع نسبة رؤوس الاموال للمصارف وما ترتب عليه من انخفاض في اسعار اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية خلال فترة محدودة ، بسبب زيادة المعروض من الاسهم قياسا بالطلب الفعلي عليها.

ب- زيادة نسبة التحوطات لرأس المال وبشكل خاص التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصيلهاحسب اللائحة التنظيمية الصادرة استنادا الى قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ والتي تقدر ب(٥٠%)من مجموع الائتمان الردءي و(١٠٠%)من مجمع الائتمان الخاسر .

جدول (٩)

أسعار الفائدة السنوية على الودائع الإدخارية والثابتة والائتمان النقدي بالدينار العراقي والعملة الأجنبية للمصارف الاختصاصية لعام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣

ت	أسعار الفائدة	٢٠١٤ %	٢٠١٣ %	نسبة التغير%
اولاً	الودائع		دينار عراقي	
١	الادخارية (التوفير)	٣,٧	٣,٧	-
	الودائع الثابتة بأنواعها			
٢	(لمدة ستة أشهر)	٤,٥	٤,٥	-
٣	سنة	٥,٢	٥	-٤
٤	لمدة سنتين	٦,٠	٥,٨	-٣,٤
			دولار امريكي	
١	الادخارية (التوفير)	١,٠	١,٢	-١٦,٧
٢	الثابتة (لمدة ستة أشهر)	١,٠	١,٢	-١٦,٧
٣	لمدة سنة	١,٥	١,٧	-١١,٨
ثانياً	التسهيلات المصرفية والائتمان النقدي		دينار عراقي	
١	الحساب المكشوف	١٣,٠	١٢,٢	٦,٦
٢	خصم الكمبيالات	١٢,٦	١١,٣	١١,٥
٣	قصير الأجل	٩,٨	١٠	-٢
٤	متوسط الأجل	١١,٧	١١,٩	-١,٧
٥	طويل الأجل	١٢,٥	١٢,٥	٠
			دولار أمريكي	
١	قصير الأجل لمدة ستة أشهر	٧,٨	٧,٦	٢,٦
٢	متوسط الأجل لمدة سنة	٩,١	٨,٦	٥,٨
٣	طويل الأجل لمدة أكثر من سنة	١٠,١	٩,٥	-٦,٣
٣	طويل الأجل لمدة أكثر من سنة	١٢,١	١٣,٢	-٨,٣
٤	طويل الأجل لأكثر من سنتين	١١,٧	١٢,٨	-٨,٦

اعتمد البنك المركزي عدة وسائل بهدف تطوير الائتمان النقدي والتعهدي منها :

أ-تطبيق اللوائح الارشادية لتصنيف الائتمان ووضع مخصص لكل صنف يتفق مع درجة المخاطرة الخاصة به

ب-انشاء شركة لضمان القروض المصرفية

ج- منح المصارف الخاصة نسبة من الاعتمادات المخصصة لاستيرادات القطاع العام

د- تشجيع المصارف على تقديم الائتمان وتوزيعه نوعيا وقطاعيا

اذ ان المضي في تحرير اسعار الفائدة مع بلوغ هدف البنك المركزي العراقي في اصلاح قدرة ادارة الاقتصاد الكلي واصلاح وتنمية السوق المصرفية بهدف حماية استقرار النظام المالي للبلاد وتوفير فرص الاستقرار الاقتصاد الكلي عبر مكافحة النشاطات التضخمية واتجاهاتها والتصدي لنشاطات المضاربة بصورها المختلفة وعدم التعارض مع تطور معدلات النمو في الاقراض المصرفي .

٤-٨ الاستثمارات

بلغ رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية لعام ٢٠١٤(٧,١) ترليون دينار، توزعت ما بين ادوات الاستثمار العراقية بمبلغ (٥,٥) ترليون دينار و(١,٦) ترليون دينار للاستثمارات الاجنبية، والتي ساهمت بمجملها بنسبة (٢,٧ %) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة ضئيلة في مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية للبلاد.

هذا وشكلت الاستثمارات العراقية (٣,٩) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(١,٦) ترليون دينارللمصارف الخاصة، في حين بلغت الاستثمارات الاجنبية (٠,٦) ترليون دينار ، منها (١,٢) ترليون دينار للمصارف الحكومية وقرابة (٠,٤) ترليون دينار للمصارف الخاصة.

٤-٩ الكثافة المصرفية

يتكون الجهاز المصرفي في العراق حتى نهاية عام ٢٠١٤ ، من (٥٧) مصرفا وفرعا اجنبيا منها(٦) مصارف حكومية و (٥١) مصرفا اهليا بضمنها (١٨) فرعاً لمصارف اجنبية، اضافة الى مكتب تمثيل واحد لبنك الاسكان، وبهذا فأن عدد فروع المصارف يبلغ (١٢٠٤) فرعاً ومكتباً، علما إن هناك(٧) مشاركات من مصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين (٤٩ % و ٨١%) من أ رس المال،وتوزعت فروع المصارف بنسبة(٤٠%) في بغدادو(٦٠%) في المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية، الا ان الكثافة المصرفية مازالت بحدود (٢٩,٩) الف نسمة لكل فرع ٢١مصرفي في حين تبلغ مثل هذة النسبة(٦)مصارف لكل(١٠) الف نسمة في البلدان المتقدمة وقد يكون مصرف لكل(١٠)الاف نسمة في بلد مثل لبنان .

٥-الاستنتاجات والتوصيات

٥-١ الاستنتاجات

١- ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح من المصارف حيث بلغت نسبة الائتمان الممنوح للمصارف الى الناتج المحلي الاجمالي (١٣،١%) وهذه النسبة تؤشر ضعف مساهمة المصارف في عملية التنمية الاقتصادية والسبب في ذلك تخوف المصارف والحذر الشديد من الحصول على صدمات اقتصادية أو أزمات سياسية قد تضعف هذه المصارف وتعرضها لأزمة سيولة أو افلاس.

٢- ان ارتفاع نسبة الديون المتعثرة التسديد للمصارف الحكومية والخاصة يعود سببها الى ضعف الوضع الامني في العراق وانخفاض القدرة المالية للمقترضين التي تشكل عبئاً على الاستقرار المالي .

٣- ان النسبة العالية لرصيد الودائع لدى المصارف الحكومية تدل على مدى ثقة الجمهور بهذة المصارف لانها مضمونة ١٠٠%من جانب الحكومة .

٤-تدني نسبة الكثافة المصرفية حيث بلغت (٢٩،٩) الف نسمة لكل فرع مصرفي في حين تبلغ هذة النسبة (٦) مصارف لكل (١٠) الف نسمة في البلدان المتقدمة .

٥-٢التوصيات

١- على المصارف الالتزام بقوانين البنك المركزي للرقابة الاشرافية على المصارف وذلك لتوفير الحماية وتجنب المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي عمومًا.

٢-على البنك المركزي مواكبة التطورات والقرارات التي تصدر من اللجان المالية والدولية بهدف تعزيز مؤشرات الرقابة والاشراف المصرفي في العراق بما يتلائم مع حجم التحديات المصرفية وخصوصًا في ضل العولمة المصرفية

٣-تحسين الكثافة المصرفية في العراق أي زيادة عدد المصارف والفروع في المدن والنواحي والقرى وذلك بهدف تقديم خدمات مصرفية أفضل ولأكبر عدد ممكن من الجمهور

المصادر

أولاً:القوانين والأنظمة والتعليمات والوثائق الرسمية:

١-الوقائع العراقية العدد (٣٩٨٢) حزيران لسنة ٢٠٠٤.

٢-الوقائع العراقية العدد (٣٩٨٤) حزيران لسنة ٢٠٠٤.

٢-الكتـــب

١-السيد علي والعيسى،الاستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي والدكتور نزارسعدالدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والطباعة ،٢٠٠٤،عمان / الاردن .

٢- القريشي ، محمد صالح ، ٢٠٠٩ ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، مكتبة الجامعة واثراء، للنشر والتوزيع ، طبعة اولى ، عمان . الاردن

٣- الرسائل والاطاريح

١- المحياوي, هناء عواد حسين,٢٠١٦, دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق الدور الاشرافي للبنك المركزي العراقي على المصارف الخاصة

٢-الزبيدي , فرح علي توفيق,٢٠١٥, المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية واثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق

٣- الحسيناوي, أحمد عبد المهدي نعمة , ٢٠١٢مدى توافر متطلبات الرقابة الاشرافية في المؤسسات المصرفية على وفق مقررات بازل بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العاملة في السوق العراقية .

٤- بلوافي, أحمد مهدي , ٢٠٠٨البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي , مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي , مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي , جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

٥- الكراسنة ابراهيم,٢٠٠٦, اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر , صندوق النقد العربي , ابو ظبي

٦- موسى ,مبارك احلام , ٢٠٠٥ الية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية ,رسالة ماجستير ,جامعة جزائر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جزائر '

٤-المصادر الاجنبية

١- Hance, George. "The Banking Crises of the ١٩٨٠s and Early ١٩٩٠s : Summary and Implications" , in History of the Eighties : Lessons for the Future , Vol. ١. Washington , DC: Federal Deposit Insurance Corporation ,١٩٩٧